مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 21 / العدد:02 / السنة: 2022 ص ص:254-269

الضرورات في شواهد كتاب المقرب لابن عصفور، القسم الأول

.Necessities in the evidences of ibn Asfour's book, Section 1

د.يوسف علي محمد علي[1*]، د.محمود التوم عبدالله[2]

[1] جامعة كردفان كلية التربية (السودان، yousifali40@yahoo.com

[2] كلية الحرم، الطائف المملكة العربية السعودية (السودان)، d.toom7@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2022/03/24 تاريخ القبول: 2022 /06/29 تاريخ النشر: 2022 /06/30

ملخص: عنوانُ هذا البحث: الضَّرورتُ في شَواهدِ كتاب المقَرّب لابن عُصْفُور، القسم الأول، وكانَ الهدَفُ منه تقديمَ تعريفٍ بسيطٍ وافٍ للضَّرورات وابن عُصفُور وكتابه المقَرّب. واتبعَت الدراسةُ المنهجَ الاستقرائي والتَّحليليّ، وتوصلت إلى النّتائج الآتية:

1. يُصَرِحُ ابنُ عُصفور قبل إيراده للشَّاهد بلفظ" ضرورة"كثيراً، وأحياناً يكتفي بلفظ "نادر" ،"قليل جداً.

2. أوردَ ابنُ عصفور شواهد للضَّرورةِ تحت مُسمَّى: إلغاء عمل، توهّمَ، سماعٌ قليلٌ، أقبح الضّرورات.

3. تأتي الضّرورات مرَّةً على اتفاق البصريين ومرةً على اتفاق الكوفيين، ومراتٍ على اختلافهم.

كلمات مفتاحية: شعر؛ ضرورة؛ شاذ؛ اختلاف؛ نادر.

Abstract:

The title of this research: Necessity in the evidence of the book of the confidant of Ibn Asfour, the first section, and its purpose was to provide a simple and adequate definition of necessities and ibn Asfour and his close book. The study followed the inductive and analytical approach and reached the following conclusions:

1 Ibn Asfour declares before he mentions the witness the word "necessity" a lot, and sometimes only the word "rare", "very little.

2 Ibn Asfour cited evidence of necessity under the name: cancellation of work, delusion, little hearing, ugliest necessities.

3 The necessities come once to agree on the opticians and once to the Kufian agreement, and once to different

Keywords: Poetry; necessity; odd; difference; rare.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

جاء هذا البحث الموجز تحت عنوان: الضَّروراتُ في شَواهد كتاب المقرّب لابن عصفور، القسم الأول، وكان الهدف منه إعطاء القارئ نبذة مُيَسَّرة كاملة عن معنى الضَّرُورة في اللُّغةِ والاصطلاح، ثم التَّعريف بإيجاز لابن عصفور وكتابه "المقرب"، ثم عرض الشَّواهد التي اقتضتها الضَّرورة وتذليلها ما أمكن، واتَّبَعَت الدراسةُ المنهجَ الاستقرائي والتحليلي.

مشكلةُ البحث:

تتمثل مشكلةُ البحث في استخدام الشُّعراء للضَّرورات في أشعارهم وشواهدهم.

أهدافُ البحث:

التَّعريف بالضَّرورات لُغةً واصطلاحاً.

التَّعريف بابن عصفور وكتابه المقرب.

عرض الشَّواهد موضع البحث والدراسة ومناقشتها.

منهجُ البحث: اتَّبَعَت الدراسةُ المنهجَ الاستقرائي والتحليلي.

هيكلة البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث حيث تناولت صفحات المبحث الأول الحديث عن الضرورة لغةً واصطلاحاً، والتَّعريف بابن عصفور وكتابه المقرب، وشواهد علامات الإعراب، والفاعل، ونعم وفاعلها. وحملتْ صفحاتُ المبحث الثّاني الحديث عن شواهد التَّعَجُّب، وكان وأخواتها، والحروف النَّاصبة، والأفعال المتعدّية، واسم الفاعل.و في المبحث الثَّالث تمَّت مناقشةُ شواهد النّداء، وحروف الخفض، والإضافة، والنَّعت، وعطف النَّسق، والتَّوكيد، والتَّنازع في العمل، ونواصب وجوازم الفعل المضارع.

المبحث الأول: الضَّرُوراتُ، وابن عصفور، وكتابه المقرب.

المطلب الأول: تَعريفُ الضَّرُورةِ وابن عُصفُور وكتابه

الضَّرُورَةُ لغةً: جاء في لسَانِ العَرَب: وضَرَّةُ المرأةِ امرأةُ زَوجِها، والضَّرَّتَانِ: امرأتا الرَّجُلِ، وكُلُّ واحدةٍ منهما ضَرَّةٌ لصاحبتِها، وهُنَّ الضَّرائرُ، وجمعُ الضَّرَّةِ ضَرَائرُ، والضَّرائرُ المحاويجُ، والضَّرورةُ كالضَّرَّةِ، والضَّرَرُ النُّقصانُ يدخُلُ في الشَّئ. (**ابن منظور ب ت، لسان العرب، مادة ض ر ر**).

الضَّرورةُ اصطلاحاً، جاء في كتاب ضَرائر الشِّعر: أنَّ الضَّرائرَ تغييرٌ يحدثُ في الشِّعر والكلامِ المسجُوعِ، بالزِّيادة والنَّقْصِ، والتَّقْديمِ والتَّأخير، والبَدَل. وأنَّ العَرَبَ أجازُوا ذلكَ اضطراراً وغير اضطرار. وأُثِرَ عن النَّبيّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أنَّهُ قال: (ارجِعْنَ مَأزُوراتٍ غَيرَ مأجُوراتٍ). والأصلُ: مَوزُورَاتٍ؛ لأنَّهُ من الوِزْرِ، فأبدَلَ الوَاوَ ألفاً إتباعاً لمأجُوراتٍ. (**ابن عصفور1980م، ص17.14**).

ابنُ عُصْفُور وكتابُهُ المقرّب

ابنُ عُصْفُور: هو عَلِيّ بن مؤمن بن محمَّد بن عَلِيّ أبو الحسن بن عُصْفُور الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانِهِ بالأندلس، وكان أصبَرَ النَّاسِ على المطالعةِ، ولم يكن عنده ما يُؤخذُ عنه غير النَّحوِ، جالَ بالأندلس وأقبَلَ عليه الطَّلبةُ، ومن مَشْهُور مُصَنَّفاتِهِ: المقرّب، والممْتِع في التَّصريف، وضَرائر الشِّعر، توفِّي سنة963هـ. (**السُّيوطيّ 1979م، ص210**) ج2، و (**الزركلي2002م، ص27**) ج5.

كتاب المقرِّب: يُعتبَرُ من أبرَزِ آثار ابن عُصْفُور، ألَّفَهُ بعدما طافَ المشرقَ والمغربَ في طلبِ علمِ النَّحو وفَهْمِ مَسائلِهِ، فجاء كتاباً شاملاً وفريداً، يقول عنه مؤلِّفُهُ: تأليفٌ مُنَزَّهٌ عن الإطنابِ المملّ والاختصار المخلّ، مُحْتَوٍ عَلَى كُلّيّاتِهِ، مُشتَمِلٌ علَى فُصُولِهِ وغاياتِهِ، عارٍ عن إيرادِ الخلافِ والدَّليلِ، مُجَرَّدٌ أكثَرُهُ من التَّوجيهِ والتَّعليل، لِيَشرُفَ النَّاظرُ فيهِ على جملة العلمِ في أقرب زَمانٍ، ويُحيطَ بمسائلِهِ في أقرب مكانٍ، والكتابُ قسمان: الأوَّلُ، ويشمل المرفوعاتِ والمنصوباتِ والمجروراتِ والفعلَ المضارعَ، وهذا هو مَوضُوعُ البَحثِ الذي بينَ أيدينا، والقسمُ الثَّاني، ويشملُ الحكايةَ والعَدَدَ وكناياتِهِ، والإدغامَ، ومخارجَ الحُرُوف، والوقفَ . ولإعجابِ ابن عُصفُور بكتابِهِ هذا ألحقَهُ بكتابِهِ "مُثُلُ المقَرّب" لتوضيحِ ما استعجَمَ من قواعد المقرّب بالأمثلة، وقد أبانَ هو عن مَنهجِهِ في مُقَدّمَةِ كتابِهِ فقَال: (وبَعْدُ فإنَّني لما سَلَكتُ في كتابي"المقرب" مَسلَكَ الاختصار فتَركتُ كثيراً من تمثيل مسائلِهِ خَوفَ الإكثارِ، فلَحِقَ بعضَ ألفاظِهِ بسببِ ذلك إبهامٌ، واستعجَمَ المعنى المرادُ بِهِ بعضَ استعجامٍ، فأشارَ مَنْ ... إلى وَضْعِ تأليفٍ تُستَوْفَ فيه مُثُلُهُ، ليَتَبَيَّنَ بذلك مُشكِلُهُ...) (**ابن عُصْفُور1998م، ص53.40**)

المطلب الثاني: باب علامات الإعراب،و الفاعل، نعمَ وبئسَ

بابُ عَلاماتِ الإعراب:

وأمَّا الجزم: فله علامتان: السُّكون، والحذفُ... ولا يثبتُ حرفُ العلَّة، ويكونُ الجزمُ بحذفِ الحرَكَةِ إلَّا في ضَرُورةٍ كقولِهِ:

أَلَمْ يأتِيْكَ والأنبَاءُ تَنْمِي بما لاقَتْ لبُونُ بني زِيادِ

البيتُ أورَدَهُ سيبويهِ في الكتابِ عَلَى أنَّهُ أثبتَ الياءَ في حالِ الجزمِ للضَّرُورةِ. وقال ابن خلف: هذا البيتُ أنشَدَهُ سيبويهِ في بابِ الضَّرُوراتِ، وليسَ يجبُ أن يكونَ من بابِ الضَّرُورات؛ لأنَّهُ لو أُنْشِدَ بحذفِ الياءِ لم ينكَسِرْ، وإنَّما موضعُ الضَّرُورةِ ما لا يجدُ الشَّاعرُ منه بُدّا في إثباتِهِ، ولايقدرُ عَلَى حذفِهِ لئلا ينكَسِرَ الشِّعرُ. (**ابن عصفور1998م، ص73**). وإثباتُ الياءِ في هذا الشَّاهدِ جائزٌ كما في معاني القرآن (**الفرّاء1983م، ص188**)ج2.

وفي حواشي الكتاب: إسكانُ الياءِ في حالِ الجزمِ حَمْلاً لها عَلَى الصَّحيحِ وهي لُغَةٌ لبعضِ العَرَبِ يُجرونَ المعتَلَّ مجرَى السَّالمِ في جَميعِ أحوالِهِ فاستعمَلَها هنا للضَّرُورةِ.(**سيبويه ب ت، ص316**)ج3.

وفي الدُّرَرِ: استشهَدَ بِهِ عَلَى أنَّ أقبَحَ الضَّرائرِ الزِّيادةُ المؤدّيةُ إلى ما ليسَ أصلاً. (**الشّنقيطي1999م، ص498**) ج2. ولمحققِ شرح أوضح المسالك: أنَّهُ اكتَفَى بحذفِ الحرَكَةِ المقَدَّرَةِ التي عَلَى الياءِ قبلَ دُخُولِ الجازمِ، وقيل: إنَّ الياءَ المذكورةَ ليسَتْ لامُ الفعلِ التي تُحذَفُ للجازمِ، فتلكَ حُذِفَتْ، وإنَّما هيَ جاءَتْ من إشباعِ كَسْرَةِ التَّاءِ لضَرُورة الشِّعر. (**محمد محي الدين2000م، ص95**)ج1.و روايةُ البيتِ في ديوانِ صاحبِهِ: أَلَمْ يَبْلُغْكَ... ولا ضَرُورةَ فيهِ؛ لأنَّ وَزْنَهُ من بحر الوافر، ولا حاجةَ لإقحامِ البَيتِ في مَسْلَكِ الضَّرُورة.(**قيس بن زهير ب ت، ص29**).

وعَلَى الحذفِ جاء قَولُهُ:

جَرِئٌ مَتَى يُظلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ سَريعاً وإلَّا يُبْدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ

والشَّاهدُ فيه قولُهُ: يُبْدَ بالظُّلمِ يَظلِمِ، الأصلُ فيه الهَمْزُ، من بَدَأَ يَبدَأُ إلَّا أنَّهُ اضطرَّ فأبدَلَ من الهمزَةِ ألفاً، ثم حَذَفَ الألفَ للجَزمِ، وهذا من أقْبَحِ الضّرُوراتِ. (**ابن عصفور، ص75.74**). وفي الدُّرَرِ أنَّهُ استُشهَدَ بِهِ عَلَى جَوَازِ حَذفِ الهمزَةِ عندَ الجزمِ تَشْبيهاً لها بحرفِ العلّةِ (**الشنقيطي1999م،**

ص74)ج1. (زهير 1988م، ص109). وأرى أنَّ في تبريرِ ابن عُصفُورٍ لرأيهِ قُوَّةً تَدْعَمُ تعريفَهُ لأنواعِ الضَّرُوراتِ . في أوَّلِ هذا البحث . أنَّ منها ما يجيءُ للبَدَلِ.

باب الفاعل:

فأمَّا قولُهُ:

فزَجَجْتُها بمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَهْ

فَضَرُورَةٌ، والشَّاهدُ فيه أنَّه فَصَلَ بينَ المضَافِ وهو"زَجّ"، وبَينَ المضافِ إليهِ وهو"أبي مَزَادَه" بالمفعولِ، وهو "القَلُوصَ". (ابن عُصْفُور، ص79.78).يَقُولُ صاحبُ الخصائص: فَفَصَلَ بينهما بالمفعُولِ بهِ، وفي هذا البَيتِ عندي دليلٌ عَلَى قُوَّةِ إضافَةِ المصدَرِ إلى الفاعلِ، وأنَّهُ في نُفُوسِهِم أقوَى من إضافتِهِ إلى المفعُولِ؛ ألا تَرَاهُ ارتكَبَ هَهُنا الضَّرُورَةَ مَعَ تَمَكُّنِهِ من تَرْكِ ارتكابِها لا لشَيءٍ غيرَ الرَّغبَةِ في إضافَةِ المصدرِ إلى الفاعلِ دُونَ المفعُولِ.(ابن جنّي ب ت، ص278.277)ج2. قال الفرَّاء: باطلٌ والصَّوابُ: زَجَّ القَلُوصِ أبو مَزَادَهْ، وزَعَمَ الكسائي أنَّهُم يُؤثرونَ النَّصبَ في الفَصلِ فيَقُولون: هُوَ ضَارِبُ في غير شَيءٍ أخاه ،تَوَهُّماً منهم أنَّهم نَوَّنُوا "ضارب". (الفراء،1983، ص82)ج2.

والفَصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ قَبيحٌ ؛ لأنَّهما كالشَّيءِ الواحدِ، فالمضافُ إليهِ من تمامِ المضافِ يَقُومُ مقامَ التَّنْوينِ، فَكَما لا يحسُنُ الفَصلُ بينَ التّنوينِ والمنَوّنِ كذلكَ لا يحسُنُ الفَصلُ بَينَهُما. (ابن يعيش ب ت، ص20.19)ج3.و ضرُورَةُ الفصلِ هنا داخلَةٌ في بابِ التَّرتيبِ لا في بابِ الزِّيادةِ، وهذا ما لم يُشَرْ إليهِ.

وقسمٌ يتقدَّمُ فيه المفعُولُ عَلَى الفاعلِ للضَّرُورَةِ نحو قوله:

وكانَتْ لَهُم رِبْعِيَّةٌ يحذَرُونَهَا إذا خَضْخَضَتْ ماءَ السَّماءِ القَنَابِلُ

الشَّاهدُ فيه: تَقَدّمُ المفعُولِ وهو "ماءَ"عَلَى الفاعلِ وهو "القنابلُ" عَلَى جهَةِ اللُّزُومِ بسَبَبِ ضَرُورةِ الشِّعرِ(ابن عصفور، ص80.79). وهذا تابعٌ للشَّاهد الذي قبلهُ.

ولا توصل"أل" بالجمل إلَّا في ضرورة نحو قوله:

ما أنتَ بالحكَمِ التُّرضَى حُكُومتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ

والشَّاهدُ فيه قولُهُ: "الترضى"، فأتى بِصِلَةِ "أل" جُمْلَةً فعليَّةً فعلُها مُضَارِعٌ، و"أل" في ذلك اسمُ مَوصُولٍ بمعنى الَّذي، وَهذا قَليلٌ.(ابن عصفور، ص92.91).ذَهَبَ البَصريونَ إلى أنَّ دُخُولَ "أل" عَلَى

الفعلِ المضارعِ لا يجوزُ إلَّا في ضَرُورَةِ الشِّعرِ. وقيلَ: إنَّهُ من أقبَحِ ضَرُوراتِ الشِّعرِ.(**محمد محي الدين 2000م، ص46**)ج1.و دُخُولُ "ألْ" هنا من بابِ الزيادةِ.

باب "نعم" و"بئس":

ولا يكون فاعلهما إلَّا ماعُرِّفَ بالألفِ واللّامِ، أو ما أضيفَ إلى ذلك، وغير ذلك قليلٌ جدّاً نحو قوله:

فَنِعمَ صَاحِبُ قَومٍ لا سِلَاحَ لهُمْ وَصاحِبُ الرَّكبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانا

والشاهد فيه: "فنعمَ صاحبُ قَومٍ" حَيثُ جاءَ فاعلُ نعمَ نَكرَةً مُضافَةً إلى مثلِهَا، وهذا جائزٌ عندَ الكُوفيينَ وَضَرُورَةٌ عند البَصريين.(**ابن عصفور، ص101**).و البيت من شواهِدِ الهمعِ، يقول صاحبُهُ: ولا يكونُ الفاعلُ لِنِعْمَ وبئسَ نَكِرَةً اختياراً، وإنْ وَرَدَ فَضَرُورَةٌ خلافاً للكُوفيةِ ومُوافقتِهم في إجازتِهم ذلك لِما حكى الأخفشُ أنَّ ناساً من العَرَبِ يرفَعُونَ بهما النَّكرةَ مُفرَدَةً ومُضافةً.(**السُّيُوطيّ1998م، ص24**)ج3.

ولا يجوز دُخُولُ "مِن" عَلَى فاعل "نعم" إلَّا في شُذُوذٍ من الكلامِ أو في ضَرُورَةٍ نحو قوله:

تَخَيَّرَهُ ولم يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

والشَّاهدُ فيه"من رَجُلٍ"وهو فاعلٌ في المعنى، ولكنَّهُ لما كانَ غَيرَ محوّلٍ عن الفاعلِ جازَ الجرُّ ب"من" (**ابن عصفور، ص104**).و في هذا البيتِ استشهادٌ بالجمعِ بينَ الفاعلِ الظَّاهرِ وهو" المرء"، وبَينَ التَّمييز وهو"من رَجُلٍ". فَإن أفادَ التَّمييزُ ما لم يُفِدْهُ الفاعلُ نحو: نعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً فارساً، جاز الجمعُ بَينَهُما، وقد أفادَ التَّمييزُ كون الفاعل تهاميّاً وهو نسبةٌ إلى تِهامة بكسر التَّاءِ، وفي النِّسْبَةِ إليها لُغَتانِ: تِهَاميّ بكسرِ التَّاءِ، وتَهَامي بِفَتحِهَا، فإنْ كَسَرتَ شَدَّدتَ ياءَ النَّسَبِ، وإن فَتَحتَ لم تُشَدِّدْ (**الشنقيطي1999م، ص277**)ج2. و(**السُّيُوطيّ1998م، ص23**)ج3.

المبحث الثَّاني: التَّعجُّب، كان وأخواتها،الحروف، الأفعال المتعدية، اسم الفاعل.

المطلب الأول التَّعَجُّب،كان وأخواتها:

باب التَّعَجُّب: وأمَّا قوله:

وإذَا الرِّجَالُ شَتَوا واشْتَدَّ أكلُهُمُ فَأنْتَ أبيَضُهُمْ سِرْبالَ طبَّاخِ

فلا يُقَاسُ عَلَيهِ. والشَّاهد فيه: "أبيَضُهُم" حيثُ جاء أفعَلُ التَّفضيلِ من البَيَاضِ، والكوفيون يُجِيزُون ذلك من البياض والسَّواد، وهو عند البصريين شَاذٌّ. (**ابن عصفور، ص110.109**)، وسُمِعَ عن العرب قولهم: ما أسوَدَ شعرَه، وجاءَ هذا البَيتُ بروايةٍ أخرى:

أمَّا المُلُوكُ فأنتَ اليَومَ ألْأمُهُمْ لُؤماً وأبيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبَّاخِ

(**الفراء1983م، ص128**)ج2.ولكنَّ روايتَهُ في ديوان طرفَة:

إنْ قُلْتَ: نَصْرٌ فَنَصْرٌ كانَ شَرَّ فَتًى قِدْماً وأبيَضَهُم سِرْبالَ طَبَّاخِ

(**طرفة بن العبد2000م، ص150**).

بابُ كانَ وأخواتُهَا:

ولا تُحْذَفُ "ما" من "زالَ" إلَّا في الشِّعرِ نحو:

فَلَا وأبي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزيزةً عَلَى قَومِهَا ما فَتَّلَ الزَّندَ قادِحُ

الشَّاهد فيه: حَذْفُ "ما" قبل "زالت" ضَرُورةً، وقيل: إنَّهُ فَصَلَ بالجملَةِ القَسَميَّةِ، وهي"وَ أبي دَهْمَاء" بين "لا"، و"زالت". (**ابن عُصفُور، ص145**). وفي معاني القرآن: يريد لازالتْ (**الفَرَّاء1983م، ص54**)ج2.

وعن مَعمُولَي "كان" يَقُولُ: وإنْ كانَ أحدُهُما مَعْرِفةً والآخرُ نَكرةً جَعَلْتَ الاسمَ المعرفَةَ والنَّكرَةَ الخبَرَ ولا يجُوزُ عَكْسُ ذلكَ إلَّا في الشِّعر مثل (**ابن عصفور، ص151**):

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعا ولايَكُ مَوقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا

الشَّاهدُ فيه: "موقف" اسمٌ لكانَ وهو نكرَةٌ، و"الوداعا" خبرٌ لها وهو مَعرفَةٌ، وهذا ممَّا أورَدَهُ المصنِّفُ ضمنَ كتابِهِ المثُل في حَوَاشِي المقرِّب. والبيتُ للقُطامِي في ديوانِهِ بالرِّوايةِ ذاتِها، وضُباعا هي بنت الحارث الكلابي.(**القُطامي1960م، ص31**)

وعن أخوَاتِ كانَ يقولُ ابنُ عصفور: ولا تَقَعُ الأسماءُ موقعَ خَبرِ "كاد"أو كربَ، أو عسى، وإنْ كانَ ذلك هو الأصل في الكلامِ، إلَّا في ضَرُورَةٍ نحو قوله:

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دَائما لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيتُ صائما

الشَّاهدُ فيه مجئ خبر عَسَى مُفرداً وهو "صائما". (**ابن عصفور، ص154**). وخبر "عسى" لا يكونُ إلَّا فعلاً مُستَقْبلاً معَ لَفْظَةِ "أنْ" ليكونَ صريحاً في الاستقباليةِ؛ لأنَّ "أنْ" تختَصُّ بالمستقبلِ. وإذا كان "عَسَى" بمعنى "قَرُبَ" يجُوزُ أنْ يَكُونَ اسمُهُ مُظْهَراً، أو مُضمَراً، نحو: عَسَى أنْ يخرُجَ زيدٌ، فهي هنا فعلٌ لازمٌ لا يستدعي خبراً. (**ابن كمال الباشا2002م، ص252.251**).

المطلبُ الثَّاني: النَّواسخ، الأفعال المُتَعَدّية، اسم الفاعل

بابُ الحُرُوف التي تَنصِبُ الاسمَ وترفَعُ الخبَرَ:

ولا يجُوزُ "لَيتي" إلّا في ضَرُورَةٍ نحو:

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قَالَ: لَيتي أُصادِفُهُ وأُتلِفُ بَعْضَ مالي

الشَّاهدُ فيه قوله"ليتي"، والقياسُ "ليتَني"، حَذَفَ نُونَ الوقايَةِ ضَرُورةً .(**ابن عصفور، ص167**). والبَيتُ في ديوانِ شاعرِهِ يَقُولُ:

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قَالَ: لَيتي أُصادِفُهُ وأُتْلِفَ جُلَّ مالي

(**زيد الخيل1988م، ص137**).

وفي النَّوادرِ: حَذَفَ نُونَ الوقايَةِ من لَيتي. والكُوفيونَ يقولونَ لم يُضَفْ فلا يحتاجُ إلى نُونٍ، وسيبويهِ يَقُولُ: اجتَمَعَتْ حُرُوفٌ مُتَشَابِهَةٌ فَحَذَفُوها. قالَ أبو العَبَّاس: في كلّها يجُوزُ بالنُّونِ وبحَذْفِها. (**أبو زيد الأنصاري1981م، ص279.278**).

ولا يحسُنُ حذفُ أسماءِ هذه الحُرُوفِ إلَّا في ضَرُورةٍ، بشرط ألَّا يُؤدِّي حَذْفُهَا إلى أنْ يَلِيَ "إنَّ" وأخواتها فعلٌ نحو:

إنَّ مَنْ يَدخُل الكنيسَةَ يَوماً يَلْقَ فيها جآذراً وظِبَاءَ

والتَّقديرُ: إنَّهُ. والشَّاهدُ فيه حَذْفُ اسمِ "إنَّ" وهو ضَميرُ الشَّأنِ، ولايجُوزُ اعتبار"مَنْ" اسمَها؛ لأنَّها شَرطيّةٌ بدليلِ جزمِها الفعلين.(**ابن عصفور، ص168.167**). لم نجد هذا البيتِ في ديوانِ الأخطلِ مع أنَّهُ مَنسُوبٌ إليهِ.و لا يُحْذَفُ اسمُ هذه الحُرُوفِ إلَّا إذا كانَ ضَميرَ الشَّأنِ، وقيلَ: يُحذَفُ مُطلقاً.(**ابن كمال الباشا2002م، ص149**). ويَتَّضِحُ للباحثِ أنَّ المصنِّفَ معَ الحذفِ للضَّرُورَةِ لا لشيءٍ آخَرَ.

أمَّا"أنّ" و"كأنَّ" فلا يكونُ اسمُهُما ظاهراً أو ضَميراً لا يُرادُ به الشَّأنُ إلَّا في ضَرُورَةٍ نحو:

..... كأنْ وَرِيدَيهِ رِشاءُ خُلُبْ

والشَّاهد فيه مجيءُ اسمِ "كأنَّ" المخَفَّفَة اسماً ظاهراً وهو "وريديهِ" للضَّرُورَةِ.(**ابن عصفور، ص170**).

وقد يُثبَتُ المضمَرُ في الضَّرورة نحو قوله:

فَلَو أنْكِ في يَومِ الرّخاءِ سَألتِني طَلاقَكِ لم أبْخَلْ وأنتِ صَديقُ

والشَّاهد فيه إثبات ضمير الشَّأن الذي هو اسمُ "أنْ" المخفَّفة للضَّرورةِ، والأصلُ حَذفُهُ.(**ابن عصفور، ص171**).

باب الأفعال المتعدّية:

ويجُوزُ إدخالُ اللّامِ عَلَى المفعُولِ بهِ إذا تَقَدَّم عَلَى العاملِ، قالَ اللهُ تَعَالى: (إنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤيا تَعْبُرُون) يوسف :43، وقد يجيءُ ذلك معَ التّأخير إلَّا أنَّه لا يُقَاسُ عَليهِ إلَّا في ضَرُورَةٍ نحو قوله:

فلمَّا أنْ تَوَاقَفْنا قَلِيلاً أنَخْنا لِلْكلاكِلِ فارتَمَينا

أي: أنخنا الكلاكلَ، والشَّاهدُ فيه أنَّهُ أدخَلَ اللَّامَ عَلَى المفعولِ بهِ "الكلاكل" رَغم تأخُّرِهِ عن عاملِهِ "أنخنا" وهو ضَرُورَةٌ. (**ابن عصفور، ص176**).

وأمَّا قوله:

تمُرُّون الدّيارَ ولم تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذنْ حَرَامُ

فَضَرُورةٌ، أي: عَلَى الدِّيار، والشَّاهد فيه قوله"تمرُّونَ الدِّيارَ"، والأصلُ تمرُّونَ بالدِّيارِ فأسقَطَ الشَّاعرُ حَرفَ الجرّ وعَدَّى الفعلَ بنفسِهِ وهذا مَقْصُورٌ على السَّماعِ. (**ابن عصفور، ص176**). والسَّماعُ مرتبَةٌ تَلِي القياسَ ويُستَنَدُ علَيها، ويُحتَجُّ بها، فهيَ من القُوَّةِ بمكانٍ. وروايةُ البيتِ في الدّيوانِ: أتمضُونَ الرُّسُومَ ولا تُحَيِّ (**جرير ب ت، ص278**).

بابُ اسمِ الفاعلِ:

وإذا كان اسمُ الفاعلِ ضَميراً مُتَّصلاً لم تثبتْ فيهِ نونٌ ولا تَنْوينٌ بل تقول: ضاربُكَ، وضارباكَ، وضاربوكَ. وقد يثبتانِ في الضَّرُورَةِ نحو قوله:

وَما أدْري وَظنّي كُلّ ظنّي أمُسلِمُني إلى قَومي شَرَاحِي ؟

الشَّاهدُ فيه: أمسلمُني، فإنّ النُّونَ فيه للوقايَةِ، وقيل: لحقَتْ اسمَ الفاعل"مسلمني" شُذُوذاً. (ابن عصفور، ص189). وهذا شَاذٌّ لا وجْهَ لَهُ في القياسِ. (ابن هشام ب ت، ص504)ج6. وفي "شَراحي" تَرخيمٌ لشراحيل دون نداءٍ.(الشنقيطي1999م، ص111.110)ج1.

ونحو قوله:

ولم يَرتَفِقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُنَهُ جميعاً وأيدِي المعتَفينَ رَوَاهِقُهْ

الشَّاهد فيه قوله: محتضرونه، حيثُ جمَعَ بينَ نونِ جَمعِ المذَكَّرِ السّالِم من اسمِ الفاعل وبين معمولِهِ " الهاء" وهذا ضَرُورَةٌ. وقد يُحْمَلُ على أنَّ الهاءَ للسَّكتِ، أُتِيَ بها لبيانِ حَرَكَةِ النُّونِ.(ابن عصفور، ص190).

المبحث الثَّالثُ:

المطلب الأول : النِّداءُ، حُرُوفُ الخَفض، الإضافة.

بابُ النِّداءِ:

وقد يُنادَى المضمَرُ المخاطَبُ في كلامٍ نادرٍ أو ضَرُورَةَ شعرٍ، وتكون صيغتُهُ صيغَةَ المنصُوبِ نحو ما حُكِيَ من قول بعضِهِم: يا إيَّاكَ قد كُفِيتُكَ. وقد تكونُ صيغتُهُ صيغَةَ المرفُوعِ، ولا يُنادَى منها بِغَير وُصْلَةٍ إلَّا اسمُ اللهِ تعَالى لكثرَةِ الاستعمال... أو في ضَرُورَةٍ نحو قوله:

فيَا الغلامان اللَّذانِ فرّا إيَّاكما أن تُكسباني شَرّا

الشَّاهد فيه:"فيا الغلامان" وهو نِداءُ ما فيه الألفُ واللّامُ بأداةِ النِّداءِ "يا" دونَ استخدامِ وُصلَةٍ، والأصلُ: ياأيُّها، غير أنّ هنا ضَرُورَةٌ. (ابن عصفور، ص243).

وعند إقحامِ منصوبٍ بين المضافِ والمضافِ إليهِ تكونُ الضَّرُورَةُ كقوله:

إلَّا عُلالةَ أو بُدَاهَةَ قارِحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ

فعلالة مضافٌ إلى "قارح" وأقحَمَ بينهما المعطوفَ. والضَّرُورَةُ هنا بسببِ الفَصلِ. ورواية البيت كما في الديوان(الأعشى1994م، ص155):

إلَّا عُلالَةَ أوْ بُدَاهَةَ سابِحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ

والسَّابحُ والقارحُ هما بمعنى الفرس (أبو بكر الزّازي ب ت، مادة ق ر ح) والبيت من شواهد الزِّيادة في الضَّرُورَةِ.

وإذا نوَّنتَ المنادى المبني عَلَى الضَّمّ في ضَرورةٍ جاز فيه وجهان:

أجودُهما: أنْ يبقى على ضَمّهِ، والآخرُ أن يُرَدَّ إلى أصلِهِ من النَّصبِ، ومثال ما بقيَ على ضَمّهِ قوله:

فَطِرْ خالدٌ إنْ كنتَ تستطيعُ حيرَةً ولا تقعَنْ إلَّا وقلبُكَ خافقُ

يريدُ: فَطِرْ يا خالدُ.و روايَةُ البيتِ في معاني القرآن (الفَرَّاء1983م، ص321)ج2:

فَطِرْ خالداً إنْ كنتَ تسطيعُ طَيرَةً ولاتقعَنْ إلَّا وقلبُكَ حاذرُ

وهذا البيت بروايتي الضَّمِّ والنَّصبِ المنَوَّتين فيه زيادةُ نون التَّنوين التي عَدَّها المصَنّفُ ضرورةً.

ومثال ما رُدَّ إلى أصلِهِ من النَّصب قوله:

ضَرَبَتْ صدرَها إليَّ وقالتْ يا عَدِيّاً لقد وقتْكَ الأواقي

(ابن عصفور، ص248247). وهذا البيت كسابِقِهِ في التَّخريج.

فأمَّا قوله:

وما عليكِ أن تقولي كُلَّما سبَّحتِ أو هَلَّتِ: يا اللهُمَّ ما

فضرورةٌ لا يُلتَفَت إليها.و الشَّاهد فيه أنَّهُ أظهَرَ "يا" مع اللهمَّ وهذا ضرورةٌ. (ابن عصفور، ص251250).

بابُ حُرُوفِ الخَفْضِ:

وأمَّا قوله:

فَلا واللهِ يُلْفَى أُناسٌ فتىً حتَّاكَ يابنَ أبي يزيدِ

فَضَرُورةٌ، والشَّاهدُ فيه قوله:"حتَّاكَ" حَيثُ جرَّتْ "حتَّى" الضَّميرَ، وهذا لا يكونُ إلَّا في الضَّرُورَةِ الشَّعريَّةِ؛ إذ الأصلُ أنَّ "حتَّى" تجرُّ الظاهرَ.(**ابن عصفور، ص265**).

فأمَّا قولُهُ :

وَزَعْتُ بِكَالهِراوَةِ أعْوَجِيٍّ إذا جَرَت الرِّياحُ جَرَى وِثابا

فَضَرُورةٌ.و الشَّاهدُ في قولِهِ (بكالهراوة) حيث جاءت الكافُ اسماً مجرُوراً بالباءِ وهو ضرُورَةٌ. (**ابن عصفور، ص270**).وهذا نوعٌ من الضَّرُوراتِ جديدٌ.

ولا يجوزُ إضمار حرف الخفض وإبقاء عمله إلَّا في ضَرُورةٍ نحو قوله:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أفضَلْتَ في حَسَبٍ عنّي ولا أنتَ ديّاني فَتَخزُوني

والشَّاهدُ فيه قوله:"لاهِ ابن عَمّكَ" أرادَ للهِ ابنُ عَمِّكَ، فَحَذَفَ اللاّمَ من لفظِ الجلالَةِ، وَبَقِيَ عَمَلُها وهو ضَرُورةٌ.(**ابن عصفور، ص270**).و هنا ضرُورَةٌ للحذفِ واجبَةٌ.

بابُ الإضافَةِ:

ويجوزُ حَذفُ المضافِ، وإقامةُ المضافِ إليهِ مقامَهُ في الإعراب وغيره إذا كان الكلامُ مشعراً بحذفِهِ، فإن لم يكن لم يجز الحَذْفُ إلَّا في ضَرُورةٍ نحو قوله:

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارثيُّونَ بَعْدَما قَضَى نَحْبَهُ في مُلتَقَى القَومِ هَوبَرُ

يريدُ: ابنُ هوبر. فَحَذَفَ المضافَ لغيرِ دليلٍ، وذلك للضَّرُورَةِ الشّعريَّةِ.(**ابن عصفور، ص289**).و قد يُحذَفُ المضافُ، ويُقامُ المضاف إليه مقامه في الإعراب فقط، وفي الإعراب مع اعتبار تذكير المضاف وتأنيثه، ومع اعتبار الجمع نحو: (وَ كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهلَكْناها فَجَاءها بأسُنا بَيَاتاً أوْ هُمْ قائلُونَ) الأعراف:4.والتَّقدير: من أهل قريةٍ، ثم هم قائلون. ويجوزُ الفَصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه في ضَرُورَةِ الشِّعر.(**ابن كمال الباشا2002م، ص156**). فليسَ من شَكٍّ أنَّ القُرآنَ الكَريمَ نَزَلَ مخاطباً للعربِ بِلُغَتِهِم ،و بأسرارِها في الحَذفِ والتَّقدير، وفي ذلك تَحَدٍّ لعُرُوبَتِهِم ولسانهم، واللُّغَةُ هي اللُّغَةُ في القرآنِ والشِّعر لها مميّزاتُها وخصائصُها التي لا مَحِيدَ عنها متى ما اقتَضَتِ الضَّرُورةُ.

المطلبُ الثَّاني: النَّعت، عطف النَّسق، التَّوكيد، التَّنازُع في العمل

بابُ النَّعْتِ:

وإذا اجتمَعَ في هذا الباب صفَتَانِ، إحداهُما: اسمٌ، والأخرَى في تقديره، قَدَّمتَ الاسمَ، ثمَّ الظَّرفَ، أو المجْرُورَ، ثمَّ الجُملَة، نحو قوله تَعَالى: (و قَالَ رَجُلٌ مُؤمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَونَ يَكْتُمُ إيمَانَهُ) غافر:28، ولا يجُوزُ خلافَ ذلك إلَّا في نادرِ كَلامٍ أو في ضَرُورةٍ نحو قولهِ: (**امرؤ القيس ب ت، ص16**)

وفَرْعٍ يُغَشِّي المتنَ أسوَدَ فاحِمٍ أثيثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ المتَعَثْكِلِ

والشَّاهد فيه قوله:"وفرعٍ يُغَشِّي المتنَ أسوَدَ؛ حيثُ قَدَّمَ النَّعتَ بالجُمْلَةِ عَلَى النَّعتِ بالمفرَدِ وهو ضَرُورةٌ.(**ابن عصفور، ص305،304**).

بابُ عَطفِ النَّسَقِ:

وأمَّا عَطفُ الظَّاهرِ عَلَى المضمَرِ: إن كانَ المضمَرُ مُتَّصلاً يجبُ في المرفُوعِ التَّأكيدُ بالضَّميرِ المنفصِلِ نحو: ضربتُ أنا وزَيدٌ، أو الفَصل، سواءً وقَعَ الفَصلُ قبلَ حَرفِ العَطْفِ نحو: ضَرَبتُ اليومَ وزيدٌ،

أو بعدَ حَرفِ العَطفِ نحو: (ما أشْرَكْنا وَلا آباؤنا) الأنعام:148، عَطَفَ الآباءَ عَلَى المضمَرِ المرفُوعِ للفَصلِ بحرفِ النَّفي وهو"لا". والكُوفيون جَوَّزوا ذلك من غير تأكيدٍ. (**ابن كمال الباشا2002م، ص160.161**).

ويجوزُ في الأسماءِ كُلّها عَطْفُ بَعضِها عَلَى بَعضٍ من غَير شَرطٍ، إلَّا ضمير الخَفض، فإنَّهُ لا يُعْطَفُ عليهِ إلَّا بإعادةِ الخافضِ نحو:مَرَرْتُ بكَ وبزيدٍ. وضمير الرَّفعِ المتَّصلِ لا يُعْطَفُ عليه إلَّا بعد تأكيدِهِ بضمير رفعٍ مُنفَصِلٍ نحو: قُمْتَ أنتَ وزَيدٌ.

فأمَّا قوله:(**جرير ب ت، ص57**):

وَرَجا الأُخَيطلُ من سَفَاهَةِ رَأيِهِ ما لم يكنْ وأبٌ لهُ ليَنالا

وقول الآخر:

ألآنَ قَرَّبتَ تهجونا وتَشتُمُنا فاذهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ من عَجَبِ

فَضَرُورَتانِ.

والشَّاهد في الأوَّل: "ما لم يكن" حيثُ عَطَفَ الاسمَ الظَّاهرَ المرفُوعَ، وهو "أبٌ" عَلَى الضَّميرِ المرفُوعِ المستتر في "يكن" الذي هو اسم "يكن" من غير أنْ يؤكدَ ذلك الضَّمير بالضَّمير المنفَصلِ، أو يفصلُ بين المعطُوفِ والمعطوفِ عليهِ، وهذا فاشٍ في الشّعر.

والشَّاهدُ في البيتِ الثَّاني قوله:" فما بك والأيام" حيثُ عَطَفَ الأيامَ عَلَى الضَّمير المجرُور قي "بك" بغير إعادة حرف الجرّ، وهذا عند البصريين ضَرُورةٌ، أمَّا الكوفيون فيُجيزُون ذلك.(**ابن عصفور، ص311**).

باب التَّوكيد:

فأمَّا قول الشَّاعر:

يَمُتُّ بِقُربَى الزَّينَبينِ كليهما إليكَ وقُرْبَى خالدٍ وحبيبِ

فمن تذكير المؤنّث؛ حَمْلاً على المعنى للضَّرورة؛ كأنَّهُ قال: بِقُرْبَى الشَّخصينِ كليهما(**ابن عصفور، ص317**). وليسَ هذا من مبررات الضَّرورة.

فأمَّا قوله:

قد صَرَّرتِ البَكرةُ يوماً أجمعا

فضرورةٌ. والشَّاهد فيه قوله:"يوماً أجمعا" حيثُ أكَّدَ النَّكرة بِ"أجمعا" على مذهب الكوفيين، والبصريون يمنعون ذلك. (**ابن عصفور، ص318**).

وكذلك قول الآخر:

تحملني الذَّلفاءُ حولاً أكتعا

فَفيهِ ضرُورتان: تأكيده النَّكِرة، واستعمال "أكتع" غير تابعٍ لأجمع.(**ابن عصفور، ص319**) ومذهب البصريين أنّ النَّكرة لا تؤَكَّد مطلقاً بشيءٍ من أدوات التَّوكيد؛ لأنَّها معارفُ، وأهل الكوفة يرون غير ذلك.(**الأنباري1997م، ص155.154**).

باب التَّنازع في العمل:

فأمَّا قوله:

تعفَّقَ بالأرطَى لها وأرادَها رجالٌ فبَذَّتْ نَبْلَهُم وَكَليبُ

فجاء على إعمال الثاني، وفاعل "تعفق" مُضمَرٌ فيه، إلَّا أنَّه أفردَهُ، وإن كان عائدًا على جمعٍ ضرورةً. فقد قدَّم عاملين، وهما "تعفق" و"أرادها" على معمولٍ واحدٍ، وهو قوله "رجال".(**ابن عصفور، ص330**).

المطلب الثَّالث: نواصب الفعل المضارع، جوارم الفعل المضارع

بابُ نَوَاصب الفعلِ المضَارعِ :

يجوزُ الفَصلُ بين "إذن" ومَعمُولها بالقَسَمِ والظَّرفِ، والجارِ والمجرُورِ، ولا يجُوزُ ذلك في غيرها من النَّواصبِ إلَّا في ضَرُورَةٍ نحو:

لما رأيتُ أبا يَزيدَ مُقاتلاً أدَعَ القتالَ وأشهَدَ الهيجاءَ

والشاهد فيه "أدَعَ" حيث نَصَبَ الفعلَ المضارعَ بحرف النَّصبِ "لن" المدغمة نونهُ في "لما" مُرَكَّبَةً من "لن" و"ما"، أُدغمتْ النُّونُ في الميمِ للتَّقارُبِ، ووُصِلا خطاً، فقد فَصَلَ بينَ أداةِ النَّصبِ "لن" والفعل "أدَعَ" بالجملة الفعلية "رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلا" (**ابن عصفور، ص339**).وعندِي أنَّ في تخريجِ هذا الشَّاهدِ تَكَلُّفاً واضحاً جعل ابنَ عصفور يُصَنّفُهُ من باب الضّرورة مضطرّاً.

بابُ جَوَازِمِ الفعلِ المضارعِ:

ولا يجُوزُ إضمَارُ اللَّامِ وإبقاءُ عَمَلِها ألَّا في ضَرُورةٍ نحو قوله:

محمّدٌ تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نفسٍ إذا ما خفتَ من أمرٍ تَبالا

يريدُ: لِتَفْدِ. فأضمَرَ لامَ الأمرِ، وهذا من أقبَحِ الضَّرُوراتِ.(**ابن عصفور، ص348**).

ولا يجُوزُ رفعُ الجَوَابِ إنْ لم تَدْخُلْ عليهِ الفَاءُ إلَّا في ضَرُورةٍ نحو قوله:

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ

أي: فتُصرَعُ. حيثُ ألغَى الشَّرطَ المتَوسّطَ بين المبتدإِ والخَبَرِ ضَرُورةً. والإلغاءُ هذا لم يُحَدّثنا عنه ابنُ عُصفُور من قبلُ، ولَعَلَّهُ داخلٌ في بابِ التَّوهُّمِ الذي سَبَقَ ذكرُهُ.

ويجوز حذف فعل الشرط وإبقاء الجواب إذا كان في الكلام دليلٌ على ذلك نحو:

فَطَلِّقها فَلَسْتَ لهَا بِكُفْءٍ وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أي: إلَّا تُطلّقْها.حيثُ حَذَفَ فعلَ الشَّرطِ لدلالةِ ما قَبلَهُ عَلَيهِ، والتَّقدير: وإلَّا تُطَلِّقها يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ. (**ابن عصفور، ص353**). رواية البيت في ديوان الشاعر:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لَها بِأهلٍ وإلَّا شَقَّ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

(**الأحوص1990م، ص238**).فالضَّرُورَةُ جائزَةٌ مع اختلافِ الرِّوايةِ واتِّفاقِ الوَزْنِ.

خاتمة:

جاءت هذه الدراسةُ تحت عنوان: شواهد الضَّرورة في كتاب المقرّب لابن عصفور، القسم الأول. وكان الهدفُ منها تعريف الضّرورة، وأخذ نبذة وافية عن ابن عصفور وكتابه، ثمَّ عرض الشّواهد الشّعرية التي استشهد بها المؤلف في أبواب كتابه ومناقشتها. واتَّبعَت الدّراسةُ المنهج الآستقرائي والتّحليلي. وتوصّلت إلى النّتائج الآتية:

1. يُصرّحُ ابنُ عُصفُور قبل إيراده للشَّاهد بلفظ "ضرورة" كثيراً، وأحياناً يكتفي بقول: نادر، قليل جدّاً.

2. أوردَ ابنُ عُصفُور شواهد للضَّرورة تحت مُسَمَّى: إلغاء عمل، أقبح الضّرورات، سماعٌ قليلٌ.

3. تأتي الضَّروراتُ مرةً على اتّفاق البصريين ومرةً على اتّفاق الكوفيين، ومراتٍ على اختلافهم.

المصادر والمراجع

أوّلاً: القرآن الكريم

ثانياً: ثبت المصادر والمراجع

1. الأحوص،عبد الله بن محمد بن عاصم 1990م، ديوانه(ط2مطبعة المدني)مصر
2. الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس1994، ديوانه (ط2،دار الكتاب العربي)بيروت.
3. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله1997م، أسرار العربية،(ط1 دار الكتب العلمية)بيروت.
4. الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت1981م، النوادر في اللغة،(ط1 دار الشروق)بيروت.
5. جرير بن عطية ب ت، ديوانه، (ط2 دار المعارف)مصر.
6. الرازي، أبو بكر الرازي ب ت، مختار الصحاح(ط دار الكتب العلمية)بيروت.
7. الزركلي، خير الدين الزركلي2002م، الأعلام، (ط15 دار العلم للملايين)بيروت.
8. زهير بن أبي سلمى1988م، ديوانه، (ط1دار الكتب العلمية)بيروت.
9. زيد الخيل الطائي1988م، ديوانه، (ط1دار المأمون للتراث)بيروت.
10. سيبويه،عمرو بن عثمان بن قنبر1992م، الكتاب (ط1 مطبعة المدني)مصر.
11. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر1979م، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، (ط2دار الفكر)بيروت.
12. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر1998م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (ط1 دار الكتب العلمية) بيروت.
13. الشنقيطي، أحمد بن الأمين الشنقيطي1999م، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، (ط1 دار الكتب العلمية)بيروت.
14. طرفة بن العبد البكري2002م، ديوانه (ط1 دار الكتب العمية)بيروت.
15. الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد1983م، معاني القرآن (ط3 عالم الكتب)بيروت.
16. القُطامي، الحصين أبو الشرقي بن القُطامي1960م، ديوانه، (ط دار الثقافة) بيروت.
17. قيس بن زهير ب ت،ديوانه (ط مطبعة الآداب في النجف الأشرف) العراق.
18. محمد محي الدين عبد الحميد2000م، تحقيق شرح أوضح المسالك، (ط دار الفكر للطباعة والنشر)بيروت.
19. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ب ت، لسان العرب (ط دار المعارف) مصر.
20. ابن هشام الأنصاري ب ت، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ط دار المعارف)مصر.
21. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ب ت، شرح المفصل، (ط الطبعة المنيرية) مصر.